

رئيس الجامعة الأنطونية: لدعم صمود المؤسسات الجامعية وإنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة وفق ضمان الجودة لا المحاسبة السياسية

التقى رئيس الجامعة الأنطونية الأب ميشال جليخ وفداً من تكتل "الجمهورية القوية" ومسؤولين عن القطاع التربوي في القوات اللبنانية، في حرم الجامعة الرئيسي في الحدث-بعدا في حضور عدد من الآباء المسؤولين، وعرض معه لشؤون التعليم العالي اللبناني الذي يواجه أزمة مصيرية تتطلب ورشة تفكير وطنية طارئة واستراتيجية في آن، داعياً الى ورشة عمل مشتركة بين الجامعيين والمشرعين والقطاعات الاقتصادية، للتفكير معاً في سبل إنقاذ التعليم العالي اللبناني، ولدعم صمود المؤسسات الجامعية، وإنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة وفق معايير الجودة، لا المحاسبة السياسية.

وتوقف الأب جليخ عند تحديات ثلاثة تواجه الجامعة الأنطونية والجامعات الزميلة، لا سيما منها، المأزق المالي انطلاقة من الأزمة المالية الحادة المترتبة على تدهور سعر الصرف والقيود المصرفية وتراجع القدرة الشرائية وتفشي البطالة. الى جانب تشريع التعليم عن بعد، الذي رأى فيه الأب جليخ خطوة ارتجالية، وإجهاد نهائي على القطاع. معتبراً أن الانتقال الجدي والاستراتيجي إلى التعليم عن بعد يتطلب تغييرات جذرية في البنية التحتية وبنية المؤسسات، كل ذلك في ظل فراغ في المديرية العامة للتعليم العالي، وفي استمرار غياب التعليم العالي عن أولويات السلطات السياسية والتشريعية. اما النقطة الثالثة التي تطرق لها رئيس الجامعة فتمحورت حول دور الاعلام، فاعتبره الأب جليخ الفرصة والفخ في آن معاً، داعياً الإعلام لعدم اضعاف تضامن المجتمع مع جامعاته، عن طريق الشائعات والشعبوية والاثهات العشوائية، مشيراً الى ان الأولى بالإعلام أن يوجه قلمه حيث الفساد الجامعي والتجارة في التعليم وبيع الشهادات المزورة.

وفي تفاصيل كلمة رئيس الجامعة الأنطونية الأب ميشال جليخ، امام الوفد، والنقاط التي فنّدها:

التعليم العالي اللبناني أمام أزمة مصيرية تتطلب ورشة تفكير وطنية شاملة واستراتيجية في آن. أمور عدّة يمكننا التكلم عنها، إمّا سأتوقّف معكم باختصار على تحديات ثلاثة تصيب جامعتنا الأنطونية ومثيلاتها من الجامعات:

أ. **المأزق المالي:** إنَّ الأزمة المالية الحادّة المتربّبة على تدهور سعر الصرف، والقيود المصرفية، وتراجع القدرة الشرائية، وتفشي البطالة، تشكّل خطراً حيوياً على الجامعات. نسب غير قليلة من طُلابنا تتأخّر عن الدفع أو تمتنع عنه بالرغم من أقساطنا المتدنية جداً نسبة لجودة التعليم فيها، وموارد التمويل الخارجية الشحيحة أصلاً مهدّدة بالتوقّف في ظلّ الأزمة العالمية والعقوبات الاقتصادية على لبنان. ليس التعثر المالي خطراً إلا بقدر ما يهدّد قدرتنا على تأمين أجود التعليم، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، أي في ما يجعل الجامعة جامعة حقاً.

يبقى أن ثروة لبنان التربوية مهددة في صميمها. يمكن للمباني أن تبقى، وللتعليم أن يستمر، لكن سيكون من الصعب تأمين الخدمة الجامعية التي نطمح لها، وضمان تميزها واستمرار مقبوليتها في العالم.

ب. التعليم عن بُعد: الفرصة والفخ

لقد أحر القانون اللبناني طويلاً الاستثمار في التعليم الجامعي عن بعد. أما الآن فقد انتشرت الدعوة إلى تعميمه بعدما اضطرت المؤسسات إلى الركون إليه لتأمين استمرار التعليم في ظل الجائحة. في الواقع، نشهد تزايداً لا بل مزايدات في الكلام عن ضرورة دخول التعليم العالي اللبناني العصر الرقمي فوراً. كلام براق ومغر... ومضلل للأسف. ففي بلد صغير جامعاته خمسون، ولم ينشئ بعد الهيئة الوطنية لضمان الجودة التي نصت عليها المادة ٣٧ من قانون التعليم العالي، وطن لم يعالج بعد الأضرار التي ألحقتها بسمعة مؤسساته فضائح الشهادات الجامعية المزورة، كيف بالإمكان القفز الارتجالي إلى التعليم عن بعد؟ سيكون في الأمر إجهاداً نهائياً على القطاع الذي ما زال يكافح ليبقي لبنان على خارطة العالم الجامعي المحترم.

أيها السادة، تعرفون أن الانتقال الجدي والاستراتيجي إلى التعليم عن بعد يتطلب تغييرات جذرية في بنية المؤسسات، وآليات اشتغالها، وتركيبه أجسامها التعليمية والإدارية، وتوزيع ميزانياتها. من الطبيعي أن تستعجل الجامعات التجارية الانتقال إلى التعليم عن بعد. فهو يعفيها حتى من الحد الأدنى التي كانت تستثمره (أو تدعي استثماره) في المباني والمختبرات، ويعزز قدرتها وشهيتها على تجارة الشهادات. أما الجامعات الحقة، فلديها جهد حقيقي تقوم به على صعيد بناء مضمين التعليم الرقمي، وتأمين إسدائه وتقييمه بشكل كفوء وعادل، وبناء صرح جامعي مع مساحات خضراء يتفاعل فيه طلابها، وإنشاء أمكنة قادرة على استقطاب الطلاب الأجانب، وتطوير مهارات تعليمية متقدمة، وإعادة هيكلة إدارتها ومواردها البشرية.

يحصل هذا كله في ظل فراغ في المديرية العامة للتعليم العالي، وفي استمرار غياب التعليم العالي عن أولويات السلطتين السياسية والتشريعية. لذا نحتاج إلى ورشة عمل مشتركة بين الجامعيين، والمشرعين والقطاعات الاقتصادية لتتفكر معاً في سبل إنقاذ التعليم العالي اللبناني. باختصار، حذار التسرع في التشريع. الضرورة الأولى، بعد دعم صمود المؤسسات الجامعية، إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة وفق معايير الجودة، لا المحاصة السياسية.

ج. أما الإعلام فمشكلة أخرى

يعتبر القانون رقم ٢٨٥ التعليم العالي "خدمة عامة تؤدّيها مؤسسات التعليم العالي" إذ تلبّي "حاجة المجتمع في بناء قدراته وتطوير إمكاناته"، ولبنان اليوم في أمس الحاجة إلى بناء القدرات وتطوير الإمكانيات. لكن لهذه "الخدمة" شروط إمكان ينبغي بالإعلام والرأي العام أن يلما بها قبل تحميل الجامعات ما يفوق طاقتها ومسؤوليتها.

يتوقع المجتمع من الإعلام أن تمنح الطلاب، وبشكل عادل ومن دون تمييز، تعليماً عالي الجودة، مطابقاً للمعايير العالمية، يفتح لهم أبواب الجامعات الكبرى أو أسواق العمل المربحة؛ ويتوقع ألا يضطر لرفض أي طالب، أو أي طلب منحة. ويتوقع، أيضاً وأيضاً، أن نحقق نتائج مرضية في التصنيفات الإقليمية والعالمية، متناسياً أن التطوير مكلف مادياً وبشرياً، ويتناقض مع الطابع الخيري، أو شبه الخيري، الذي يريده للمؤسسات التعليمية. وفي ظل الوضع الذي نعيش، يتوقع أن يتعلم جميع

الطلاب، وألا يطالب أيّ منهم بقسط، وفي الوقت عينه، يتوقع ألا تُمسّ الرواتب، ولا يخفّض عديد الموظفين... وإلا فسوط الإعلام جاهز لجلدنا.

القطاع في أزمة مصيرية، وهو مدعو لأعلى درجات التضامن مع مجتمعه، ونحن نلعب دورنا ونبذل أقصى ما في المستطاع لكي لا تتوقف خدماتنا ولا تتراجع جودة وطموحنا، لكن لا يمكننا أن نقوم بدور الدولة أو نملي فراغاً ليس بمقدورنا نحن أن نقوم به. وعلى الإعلام ألا يضعف تضامن المجتمع مع جامعاته، عن طريق الشائعات والشعبوية والاتهامات العشوائية. فأملنا ألا تتركونا فريسة الإعلام الجاهل بالأمور الذي لا هم له سوى الانجرار بموضة الشتم والتجني والافتراء... الأولى بالإعلام أن يوجه قلمه حيث الفساد الجامعي والتجارة في التعليم وبيع الشهادات المزورة. فنحن بالكاد يكفيننا الوقت للاعتناء بطلابنا وأساتذتنا وموظفينا واحترام حقوقهم والمحافظة على كرامتهم.

التعليم العالي اللبناني جدير بأن ينقذ ويحمى. لعلّ الأزمة-المأساة التي نعيش اليوم هي فرصة لترشيد القطاع وضبط التخمة والفوضى اللتين أصابتنا بعضه، وتمييز قمح الجامعات عن زؤانها. إذ وحدها الجامعات الحقّة تستأهل الدعم لتصمد، فتفتح في آخر النفق كوةً على مستقبل أفضل.

يسرني أن أنهي حديثي معكم بخبر إيجابي يعكس مدى إرادتنا في الصمود والنضال لوطننا إذ إن مختبر كلية الهندسة الإلكترونية في الأنطونية تألّق في فوزه الأسبوع الماضي مع جامعتين من لبنان وتسعة وثمانين جامعة في العالم بمشروع من بين ألفي مشروع متنافس عليها عالمياً من قبل الوكالة الجامعية الفرنكوفونية، حيث سنطور مع شركة BMW الألمانية تطبيقاً يهدف إلى متابعة الحالات الإيجابية لـ COVID-19 والتبليغ المسبق عنها.

لمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع:

Hanan MERHEJ
Media Relations Officer
Office of Communications

Université Antonine
B.P. 40016 Hadat-Baabda, LIBAN
Tel. +961 5 927 000 ext. 1128
Mob. +961 3 319 086